تكشف التقديرات الرسمية للمياه المستخرجة من الآبار العربية والاسرائيلية (الجدولين ٤ و٥) عن حقيقة هامة بالنسبة لفحوى السياسة المائية لاسرائيل في المناطق المحتلة؛ اذ يتبين لنا أن الآبار الاسرائيلية السبع عشرة قد ضخت حوالى ٣٧٪ من مجموع ما ضخته الآبار العربية مجتمعة، وعددها ٣١٤ بئراً.

الا ان العدد الفعلي للآبار الاسرائيلية الموجودة في الضفة هو أكبر مما ورد في التقرير المذكور سابقاً. فقد تم، خلال الأعوام الأخيرة، حفر بئرين جديدتين في الأغوار إحداهما في منطقة العوجا، والثانية في بردلة. كذلك توجد عدة آبار اسرائيلية في المناطق الجبلية. ومع أنه لا توجد احصاءات رسمية عن عددها او انتاجها، الا ان المعلومات المتوافرة تشير الى وجود ثلاث آبار في منطقة القدس العربية واثنتان في اللطرون، وبئر في كل من كفر قدوم وكفر مالك وكفر صور. وبذلك، يعتقد أن مجموع الآبار الاسرائيلية في الضفة هو ٢٧ بئراً. وعلى هذا الأساس، فان كمية المياه التي تضخها اسرائيل من آبارها في الضفة تزيد كثيراً عما ذكر في الجدول رقم (٥)، وربما تعادل نصف الكمية الكلية التي تضخها الآبار العربية.

أخيراً، تجب الاشارة الى عدد من الآبار تمتلكها وتديرها دائرة المياه المركزية التابعة لمكتب الزراعة في الحكم العسكري. تمتلك هذه الدائرة سبع آبار تهدف إلى تزويد القرى العربية المجاورة بمياه الشرب. وتقع هذه الآبار بالقرب من قباطية وبيت ايبا وعرابة والفارعة (وهذه جميعاً حفرت حديثاً) وبيت لحم والزاوية وشبتين.

ان الدائرة المذكورة، وجميع العاملين فيها من العرب، قد قامت بخدمات كثيرة لصالح القرى العربية المجاورة لآبارها. ولكن المشكلة التي تثير الشبهات هي ان الحكم العسكري يعتبر نفسه المالك والوريث لتلك الآبار، ولذلك، فان هنالك شكوكاً قوية حول سياسته الحقيقية بهذا الخصوص. ويمكن اعتبار ما تخطط له السلطة بالنسبة لبئر بيت ايبا وغيرها نموذجاً لما تنوي تحقيقه في نهاية الأمر، وهو تحويل جزء من انتاج هذه الآبار، ان لم يكن معظمه، لصالح المستوطنات الاسرائيلية المجاورة لها.

مشاكل الآبار الارتوازية:

تواجه الآبار الارتوازية العربية في الضفة مشاكل عديدة تعرقل زيادة انتاجها، أو حتى تقلل منه. وفيما يلي موجز لأهم هذه المشاكل:

١ - تقنين الكميات المستخرجة:

قامت السلطة، في أواسط السبعينات، باصدار رخص لأصحاب الآبار تبين كمية الماء التي يسمح لهم بضخها خلال العام، مع تنبيههم بان تجاوز الكميات المرخص بها يعرضهم للملاحقة في المحاكم العسكرية. وقد بررت الجهات الرسمية هذه الاجراءات بحجة المحافظة على الموارد المائية الجوفية وتنظيم استغلالها... الخ.

ان الطريقة التي تمت بها عملية تقدير الكميات المرخص بضخها والظروف التي طبقت فيها سياسة التقنين قد أدت الى الحاق أضرار جسيمة بكثير من المزارعين. فقد تم التقدير حسب معدل الضخ الفعلي لكل بئر خلال سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦، ودون اشعار المزارعين بالغرض الحقيقي من أخذ قراءات العدادات التي ركبت في آبارهم وبدون أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف التي تحيط بكل بئر على حدة. وقد أسفر ذلك عن مفارقات شاذة.